Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 9, Issue 6 (2025) • P: 89 - 78
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

The role of international intervention in defeating terrorism (the sahel region as a case study)

Ms. Mayssaa Nawaf Abdul-khalek
Islamic university of Lebanon

Received: 15/05/2025
Revised: 03/06/2025
Accepted: 23/06/2025
Published: 30/06/2025

* Corresponding author: qnaqatar@gmail.com

Citation: Abdul-khalek, M. N. (2025). The role of international intervention in defeating terrorism (the sahel region as a case study). *Journal of Humanities & Social Sciences, 9*(6), 78 – 89. https://doi.org/10.26389/AJSRP.Q170525

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The Sahel region of Africa (comprising Mali, Burkina Faso, Chad, Niger, and Mauritania) has become a hotspot for the activities of terrorist organizations such as ISIS and Al-Qaeda. In particular, the threat posed by Jama'at Nasr al-Islam wal Muslimin (JNIM), Al-Qaeda's affiliate in the Sahel, has intensified, along with the growing presence of ISIS in the Greater Sahara. Since 2020, the region has witnessed fierce clashes between these two factions, in addition to a series of terrorist attacks targeting both military and civilian infrastructure.

The Sahel's vast natural resources—including oil, gas, gold, and minerals—have made it a focal point of intense international competition. This study poses a fundamental question: has international intervention—especially by France, Russia, the United States, and China—been effective in combating terrorism?

The research aims to analyze the nature of international intervention in the region (military, intelligence, and developmental) and to assess its impact on efforts to eradicate terrorist groups.

We adopted the descriptive-analytical method to examine the nature and dimensions of international involvement, in addition to the comparative method to evaluate the outcomes of various interventions. We also employed the case study method, focusing on one or two cases—particularly Mali, as a primary arena of international engagement.

The study concludes with key findings, most notably the limited effectiveness of international intervention in eradicating terrorism. It reveals that international rivalry has fragmented efforts in this resource-rich and strategically significant region.

Keywords: Terrorism, international intervention, terrorist groups, counterterrorism, ISIS, Al-Qaeda, Boko Haram, Jama'at Nasr al-Islam wal Muslimin, state fragility, natural resources, global powers, international competition, political stability, coups, security, development.

دور التدخل الدولي في دحر الإرهاب (منطقة الساحل الإفريقي نموذجًا)

أ. ميساء نواف عبد الخالق
الجامعة الإسلامية | لبنان

المستخلص: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي (مالي، بوركينا فاسو، تشاد، النيجر، موريتانيا) مسرحًا لنشاط تنظيمي "داعش" و"القاعدة"، حيث تصاعد التهديد الإرهابي بشكل خاص عبر جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين"، فرع القاعدة في الساحل، إلى جانب تنظيم "داعش" في الصحراء الكبرى، وسط معارك طاحنة بين الفصيلين منذ العام 2020، إضافة إلى سلسلة من العمليات الإرهابية التي تستهدف منشآت عسكرية ومدنية على حد سواء.

وتُعدّ منطقة الساحل، بما تمتلكه من ثروات طبيعية ضخمة كالنفط والغاز والذهب والمعادن، موضع تنافس دولي محتدم. وتبرز الإشكالية الجوهرية هل أسفر التدخل الدولي لاسيما الفرنسي، والروسي، والأميركي، والصيني في دحر الإرهاب؟

ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة التدخل الدولي في المنطقة (عسكري، استخباراتي، ، تنموي) إلى جانب تقييم أثر هذا التدخل في القضاء على الجماعات الإرهابية.

وقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل طبيعة التدخل الدولي وأبعاده إلى جانب المنهج المقارن للمقارنة بين نتائج التدخلات المختلفة اضافة إلى منهج دراسة الحالة مع التركيز على حالة أو حالتين مثل مالي باعتبارها ساحة رئيسية للتدخل الدولي.

وقد توصلنا الى نتائج رئيسية أبرزها فعالية محدودة للتدخل الدولي في دحر الإرهاب حيث تبين أن التنافس الدولي أدى إلى تشتت الجهود في تلك المنطقة الغنية بالثروات.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، التدخل الدولي، الجماعات الإرهابية، دحر الإرهاب، داعش، القاعدة، "بوكو حرام"، جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، هشاشة الدولة، الثروات الطبيعية، القوى الدولية، التنافس الدولي، الاستقرار السياسي، الانقلابات، الأمن، التنمية.

1- مقدمة

تعاني القارة الأفريقية كغيرها من قارات العالم ظاهرة الإرهاب التي تؤرق المجتمعات والدول ،حيث رصدت الدول مبالغ طائلة في محاولة للقضاء عليها .ولكن على المقلب الآخر ، ثمة دول ومنظمات تعمل على تمويلها حيث بات من الصعوبة بمكان القضاء عليها بعدما أصبحث عابرة للحدود والقارات عبر الفضاء الإلكتروني الواسع ،وباتت تنافس الدول في تقاسم الموارد والخيرات، بل أكثر من ذلك فقد عمدت بطرقها الملتوية ،وبسب استشراء الفساد للسيطرة على المقدرات والموارد الطبيعية من النفط والغاز والمعادن في عدد من الدول ومنها في دول الساحل الأفريقي (ميساء علد الخاق 2023)

تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي (مالي، بوركينا فاسو، تشاد، النيجر، موريتانيا) ساحةً لتدخلات دولية متزايدة، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. وقد تصاعد الاهتمام العالمي بهذه المنطقة عقب سلسلة من التحولات الكبرى، أبرزها الحرب الليبية وسقوط نظام معمر القذافي عام 2011، مما ساهم في انتشار الإرهاب وتحول مركز ثقله من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مناطق الساحل والصحراء وغرب إفريقيا.

وباتت المنطقة مسرحًا لنشاط تنظيمي "داعش" و"القاعدة"، حيث تصاعد التهديد الإرهابي بشكل خاص عبر جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين"، فرع القاعدة في الساحل، إلى جانب تنظيم "داعش" في الصحراء الكبرى، وسط معارك بين الفصيلين منذ العام 2020، إضافة إلى سلسلة من العمليات الإرهابية التي تستهدف منشآت عسكرية ومدنية على حد سواء.

وتُعدّ منطقة الساحل، بما تمتلكه من ثروات طبيعية ضخمة كالنفط والغاز والذهب والمعادن، موضع تنافس دولي محتدم. وتبرز هنا الإشكالية الجوهرية: هل أسفر التدخل الدولي — لاسيما الفرنسي، والروسي، والأميركي، والصيني — عن دحر الإرهاب؟

تتناول هذه الورقة البحثية أبعاد التدخل السياسي والعسكري والأمني للقوى الكبرى في المنطقة، مع تسليط الضوء على العوامل التي جعلت من الساحل الإفريقي نقطة جذب جيواستراتيجية. كما نستعرض سياسات هذه القوى التي حولت المنطقة إلى ساحة صراع على النفوذ والهيمنة والموارد، تحت شعار "مكافحة الإرهاب"، كما يظهر من أدوار فرنسا والولايات المتحدة، وامتدادًا إلى روسيا والصين مؤخراً.

مشكلة البحث

تُعَدُّ منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أكثر المناطق هشاشةً في العالم، حيث تفشَّى الإرهاب نتيجة عوامل متعددة كالفقر، وضعف مؤسسات الدولة، والنزاعات العرقية، والتغيرات المناخية. وعلى ضوء ذلك، تدخلت جهات دولية متعددة، سواء منظمات أو دول، لمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة. لكن يظل التساؤل الجوهري:

إلى أي مدى ساهم التدخل الدولي في الحد من انتشار الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي؟

تنبع مشكلة البحث من الحاجة لتقييم فعالية هذا التدخل، وتحديد ما إذا كان قد ساهم في تعزيز الأمن، أم أدى إلى تفاقم التحديات الأمنية والسياسية والإجتماعية.

أهمية البحث:

يأتي البحث في وقت تتصاعد فيه العمليات الإرهابية في الساحل الإفريقي رغم الحضور الدولي المتزايد، ما يفرض مراجعة دقيقة لجدوى هذا التدخل.

كما يرفد البحث أدبيات العلاقات الدولية بدراسة تحليلية لتدخل دولي في منطقة متأزمة أمنيًا، ويوفر إطارًا نقديًا لفهم أدوات التدخل وآثاره، كما يقدم البحث توصيات لصناع القرار الدوليين والإقليميين حول أساليب التدخل الأكثر فعالية في مكافحة الإرهاب، بما يراعي خصوصيات المنطقة.

أهداف البحث:

1. تحليل طبيعة التدخل الدولي في منطقة الساحل الإفريقي (عسكري، استخباراتي، إنساني، تنموي).
2. تقييم أثر هذا التدخل في تقليص نفوذ الجماعات الإرهابية مثل "بوكو حرام" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين."
3. رصد التحديات التي تواجه التدخل الدولي في المنطقة (مثل الفساد، ضعف التنسيق المحلي، والمعارضة الشعبية).
4. تقديم مقترحات لتعزيز فعالية الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب في السياقات الإفريقية الهشة.

تساؤلات البحث :

1- ما هي أشكال التدخل الدولي في منطقة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب؟
2- ما مدى تأثير هذا التدخل على الأمن والاستقرار في دول الساحل؟
3- ما هي أبرز الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة، وما مدى تراجعها أو توسعها منذ بدء التدخل الدولي؟

4- ما المعوقات التي تحد من فعالية التدخل الدولي في مكافحة الإرهاب؟

5- هل هناك نماذج لتدخل دولي ناجح في المنطقة يمكن البناء عليها؟

فروض البحث :

1. التدخل الدولي ساهم بدرجات متفاوتة في الحد من العمليات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، لكنه لم يتمكن من معالجة جذور المشكلة بشكل شامل.
2. التدخل العسكري وحده غير كافٍ دون برامج دعم تنموي ومؤسساتي موازية.
3. ضعف التنسيق بين القوى الدولية والسلطات المحلية يؤدي إلى محدودية نتائج التدخل.
4. بعض أشكال التدخل قد تؤدي إلى تعزيز خطاب الجماعات الإرهابية ضد "التدخل الأجنبي."

أصالة البحث :

رغم كثافة الدراسات التي تناولت الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، خصوصًا من منظور أمني أو عسكري صرف، فإن هذه الدراسة تُقدم إسهامًا أصيلاً يتمثل في إطار تحليلي متكامل يربط بين التدخل الدولي وأثره الفعلي على هيكل الجماعات الإرهابية، ومستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المعنية، وليس فقط رصد العمليات العسكرية أو تحليل الخطابات الرسمية.

الدراسات السابقة:

لقد اعتمدت في دراستي على الأخبار الصحافية والأبحاث المنشورة حديثا" لعدم توفر كتب تعالج موضوع بحثي بشكل مباشرولكن قرأت عدد كبير من الكتب القيمة التي تساهم في تحليلي لظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل. .

ومن بين أبرز المراجع :-**كتاب "القاعدة" و"داعش" وصراعهما في الساحل الأفريقي** وهو كتاب لي"ميساء نواف عبد الخالق" الصادر عن دار الفارابي-بيروت الطبعة الأولى اكتوبر 2023 الذي يسلط الضوء على ماهية الصراع بين تنظيمي القاعدة وداعش في دول الساحل ومستقبل الصراع بينهما في هذه المنطقة الغنية بالثروات.

- **أفريقيا..الصعود الجهادي** للكاتب مصطفى زهران الصادر عن مقام للنشر والتوزيع- القاهرة طبعة أولى العام 2021 الذي يسلط فيه الكاتب الضوء على العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي ساهمت في انتشار ارهاب القاعدة وداعش والجماعات المسلحة الأخرى.
- **كتاب داعش إلى أين ،جهاديو ما بعد القاعدة** للكاتب للدكتور فواز جرجس الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت طبعة أولى 2016 مايو الذي تناول النشأة والخلفيات الاجتماعية والعقائدية لقادة تنظيم داعش والعوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وخاصة مظاهر الفقر والبطالة والتهميش مقابل تحطم مؤسسات الدولة التي دفعت الناس نحو خيار داعش.
- **القاعدة..الصمود والأفول ،تفكيك نظرية الحرب على الإرهاب** للكاتب الدكتور فواز جرجس أيضا الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت الطبعة الأولى اغسطس 2012 الذي يسلط الضوء على نشأة القاعدة واخفاقاتها الميدانية والعسكرية وأسباب ضمور وتشتت أركانها وشعاراتها
- **داعش :شرعنة التوحش** للكاتبة وفاء صندي الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت الطبعة الأولى نوفمبر 2020 الذي يسلط الضوء على العنف الوحشي الذي حكم سلوك داعش وأبرز منطلقاته الفكرية وكيفية استقطاب التنظيم لهذا العدد من المقاتلين من مختلف المجتمعات العربية والغربية .
- **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ..انعكاساته وآليات مكافحته** للكاتب مصطفى خواص الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -الدوحة (قطر) الطبعة الأولى ابريل 2019 الذي يتحدث عن التحديات التي تواجه أفريقيا ومنها الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة الى جانب التوترات بين الجماعات الإرهابية وظاهرة الفساد السياسي في أفريقيا.

ومن أبرز الكتب التي ساعدت في تحليل دراستي كتاب **الرايات السود ..ملاحقة القاعدة من الداخل للعميل** اللبناني السابق في الأف بي أي علي صوفان بالاشتراك مع دانيال فريدمان الصادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر-بيروت الطبعة الأولى 2015 الذي يتحدث عن كتم معلومات وكالة السي أي إيه عن الأف بي أي وعن تحقيقات سبقت هجمات 11 سبتمبر /أيلول 2001 والتي أخفتها أجهزة الأمن الأميركية وربما عمدا لتفادي ما حصل في الولايات المتحدة الأميركية وهذا الكتاب فتح التحليل والآفاق عندي عن الدور المشبوه للدول في الساحل الأفريقي التي تدعي محاربة الإرهاب وانما وجودها هو لعبة المصالح في البلد الغني بالثروات.

وتمتاز هذه الدراسة عن غيرها في النقاط التالية:

1. مقاربة نقدية للنتائج الأمنية:

لا تفترض الدراسة أن كل تدخل دولي بالضرورة يفضي إلى استقرار، بل تُحلل كيف أن بعض أشكال التدخل ساهمت في إعادة إنتاج العنف، نتيجة تجاهل السياقات الاجتماعية والثقافية والقبلية في الساحل.

2. اعتماد نموذج مقارن داخل إقليمي:

إذ تُقارن الدراسة بين نتائج التدخل في ثلاث دول مختلفة (مالي، النيجر، بوركينا فاسو)، لرصد تباينات الأثر بحسب اختلاف طبيعة البيئة الأمنية والحكومية، بخلاف كثير من الدراسات التي ركزت على حالة واحدة فقط.

3. تقديم تصور عملي لتدخل أكثر فاعلية:

من خلال توصيات تراعي ليس فقط الجوانب الأمنية، بل ضرورة التكامل بين الأدوات العسكرية والتنموية والمؤسساتية، مسترشدة بمفاهيم مثل "الأمن البشري" و"المسؤولية الجماعية."

بذلك، تسعى الدراسة لأن تكون مرجعًا نقديًا وتطبيقيًا في آنٍ معًا، لا يكتفي برصد الظاهرة، بل يساهم في تطوير الأدبيات الأكاديمية والسياسات العملية المعنية بدحر الإرهاب في إفريقيا.

2- منهجية البحث :

- نوع البحث:

تحليلي-وصفي ذو بعد تقييمي.

- المنهج المستخدم:

المنهج الوصفي التحليلي لتحليل طبيعة التدخل الدولي وأبعاده.

استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين نتائج التدخلات المختلفة في دول الساحل (مثل مالي، النيجر، بوركينا فاسو).

منهج دراسة الحالة (Case Study) مع التركيز على حالة أو حالتين مثل مالي باعتبارها ساحة رئيسية للتدخل الدولي.

- أدوات جمع البيانات:

العمل بقدر المستطاع وفي حدود الوصول الى البيانات لتحليل الوثائق الرسمية والتقارير الدولية (مجلس الأمن، الاتحاد الأوروبي، بعثات الأمم المتحدة).

مراجعة الدراسات السابقة، والتقارير البحثية لمراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية.

رصد العمليات العسكرية الكبرى والنتائج الأمنية المترتبة عليها.

فإن استخدام الأدوات الإحصائية سيكون **انتقائيًا ومدمجًا في التحليل النوعي**، وليس قائمًا على دراسة ميدانية تعتمد على الاستبيانات أو التجارب، نظرًا لخصائص البيانات،

لا يعتمد هذا البحث على أدوات تحليل إحصائي تقليدية مثل اختبار T أو ANOVA أو الانحدار الخطي لعدم توفر بيانات كمية ميدانية مباشرة (مثل استبيانات أو تجارب خاضعة للرقابة).

لكن بالمقابل، يمكن دمج **بعض المؤشرات الكمية الوصفية** لدعم التحليل النوعي بشكل تكميلي.

الأداة الجداول الإحصائية والمؤشرات الزمنية:

- **الوصف** : يتم تجميع البيانات في جدول زمني يُظهر عدد الهجمات الإرهابية، وعدد الضحايا، وانتشار الجماعات، مقابل مراحل التدخل الدولي.

- سبب الاختيار:

تُستخدم لتقديم عرض رقمي للتغيرات الأمنية بمرور الوقت في دول الساحل.

مثال توضيحي (تقديري) :

السنة	عدد الهجمات الإرهابية (مالي)	عدد قوات التدخل الدولي	نسبة السيطرة الحكومية على الأراضي
2012	190	500	40%
2015	130	3000	55%
2020	310	5100	47%
2024	280	2800	50%

حدود البحث :

- الحدود الزمانية:

يغطي البحث الفترة من 2012 (عام التدخل الفرنسي في مالي) حتى 2024.

- الحدود المكانية:

يتركز البحث على دول الساحل الإفريقي الخمس (مالي، النيجر، بوركينا فاسو، تشاد، وموريتانيا)، مع التركيز على الدول الثلاث الأكثر تأثرًا بالإرهاب (مالي، النيجر، بوركينا فاسو).

- الحدود الموضوعية:

يركز البحث على التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب، دون التطرق للتدخلات ذات الطابع الاقتصادي أو السياسي الخالص، إلا فيما يتعلق بتأثيرها المباشر على مكافحة الإرهاب.

3- الأطار النظري

المبحث الأول: التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي :

أصبحت منطقة الساحل الأفريقي خلال العام 2024 إحدى المناطق المثيرة لاهتمام القوى الدولية، والتي يساعد المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها على سعي بعض تلك القوى على محاولة بسط نفوذها بطرق مختلفة سياسيا" وعسكريا: أو ما يعرف بالقوة الناعمة.

وقد شهدت الفترة الأخيرة أفول نجم فرنسا في تلك المنطقة مع انسحاب قواتها العسكرية من عدد من الدول، في حين زاد نفوذ دول أخرى في ظل انتقال الصراعات بينها على تلك البقعة الأفريقية من بينها الولايات المتحدة، وروسيا، والصين.

وتشير التطورات إلى أن منطقة الساحل الأفريقي تعتبر إحدى النقاط الساخنة في العالم ومناطق الصراع على بسط النفوذ منذ عقود عدة، خاصة في ظل عدم استقرار تلك المنطقة سياسياً واقتصادياً .

وباتت منطقة الساحل منطقة جذب للقوى الكبرى واحيانا بحجج مكافحة الارهاب في المنطقة التي تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة حيث تقع بين منطقة الصحراء الكبرى التي تمثل مورداً كبيراً ومهماً للطاقة؛ وبين منطقة السافانا التي تمتلك موارد متنوعة من بينها النفط، والغاز الطبيعي، والذهب، والنحاس، واليورانيوم، بالإضافة إلى الموارد المرتبطة بالزراعة وتربية المواشي وغيرها، بحسب دراسة للمركز الأفريقي للأبحاث ودراسات السياسات.

وقد اتسمت منطقة الساحل على مدار عقود بحالة من عدم الاستقرار الناتجة عن الفقر وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه، والتحديات التي تفرضها جماعات التمرد والإرهاب وسوء الإدارة والانقلابات المتكررة في تلك المنطقة، بحسب المركز البريطاني للدراسات العسكرية.

كما تتميز منطقة الساحل الافريقي بموقع جغرافي حيوي يمتد على امتداد عرض القارة الأفريقية فهي ذات أهمية استراتيجية داخل أفريقيا، كما تعتبر طريقاً يربط بين الهند والبحر الأحمر والخليج العربي شرقاً، والأميركتين الشمالية والجنوبية غرباً، إلى جانب مرور العديد من الطرق التجارية بها.

وظلت المنطقة لعشرات السنوات تحت نفوذ فرنسي كبير لكون أغلب دول الساحل مستعمرات فرنسية قبل الاستقلال، وزاد هذا النفوذ خلال العقد الماضي مع تواجد قوات فرنسية في تلك الدول تحت حجة مكافحة الجماعات الإرهابية قبل أن يتعرض هذا النفوذ لقرارات صادمة في المنطقة خلال السنوات الاخيرة وتحديدا منذ العام 2022 **(موقع سي ان بي سي عربية ،14 في ديسمبر 2024)**

وجاء تراجع الدور الفرنسي في دول الساحل بعد سنوات من تواجده العسكره بحجة مكافحة الارهاب فمع تصاعد حالات عدم الاستقرار منذ عام 2011 مع قيام الاحتجاجات في ليبيا، وانتشار حركات التمرد والإرهاب في المنطقة، نشرت فرنسا قوات عسكرية في العامين 2014 و2018 في ما يعرف بدول الساحل الخمسة والتي تضم مالي وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر وموريتانا.

و مع حدوث عدة انقلابات عسكرية في السنوات الأخيرة في دول مالي وبوركينا فاسو والنيجر، طلبت تلك الدول خروج القوات الفرنسية منها، كما ألغت تشاد اتفاقية الدفاع المشترك مع فرنسا شهر نوفمبر 2024 وطلبت خروج قوات فرنسية منها.

في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة زاحمت الولايات المتحدة وروسيا، فرنسا على النفوذ في تلك المنطقة

وباتت الشؤون في أفريقيا موضع اهتمام أميركي من خلال برامجها الاستراتيجية عبر أدواتها الاقتصادية والعسكرية ، خاصة في ظل محورية تأمين أمن الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة حيث وجدت في منطقة غرب أفريقيا بدائل لخفض اعتمادها على النفط، بحسب دراسة المركز الأفريقي.

وضخت الشركات الأميركية استثمارات ضخمة في تلك الدول، وهو ما أدى إلى استحواذ شركتي إكسون موبيل، وشيفرون الأميركيتين، وبتروناس الماليزية على نحو ثلثي استثمارات النفط في تشاد، إلى جانب تصدير نحو 38% من النفط النيجيري إلى الولايات المتحدة.

وعلى المستوى الأمني والعسكري، كان للولايات المتحدة عدة مبادرات بالاتفاق مع عدد من الدول في منطقة الساحل من أجل وضع قدمها في المنطقة عسكرياً حيث تواجد قوات أميركية في دول المنطقة بحجة محاربة الجماعات الإرهابية وتجارة المخدرات، والدعم والتدريب العسكري، وغيرها.

مع تولي الرئيس الحالي فلاديمير بوتين الحكم في روسيا مع بدايات القرن الواحد والعشرين الجاري عمل على عودة النفوذ الروسي إلى أفريقيا كإحدى مناطق الثقل التي يجب أن تحظى بالحضور الروسي في ظل الدعوة الروسية لعالم متعدد الأقطاب.

وقد تغلغلت روسيا اقتصادياً وعسكرياً خلال السنوات الأخيرة في أفريقيا من خلال أنشطة التعدين والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، أو صفقات بيع الأسلحة، واتفاقات الشراكة العسكرية سواء عن طريق وزارة الدفاع الروسية، أو الشركة شبه العسكرية المعروفة بقوات فاغنر التي ساهمت بشكل بارز في قتال الجيش في مالي ضد الجماعات المسلحة في البلاد .

ولم تترك الصين الدول الكبرى تتنافس وحدها على النفوذ في أفريقيا ومن ضمنها منطقة الساحل، حيث شهدت السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في العلاقة بين العملاق الآسيوي والقارة الأفريقية بشكل كبير، لتتحول مؤخراً من التركيز على الجانب الاقتصادي في المقام الأول إلى عقد الشراكات السياسية الاستراتيجية . **(موقع سي ان بي سي عربية ،14 في ديسمبر2024)**

وقد طرحت الصين مبادرات استثمرت من خلالها في البنية التحتية بالقارة الأفريقية من بينها مبادرتها الرئيسية الحزام والطريق، كما تعهدت بدعم دول القارة بعشرات المليارات من الدولارات وهو ما أدى إلى زيادة نفوذها في أفريقيا، بحسب دراسة لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

وكشف تقرير صيني في أغسطس/ آب 2024 عن أن الصين ظلت تعد أكبر شريك تجاري لأفريقيا للعام الـ15 على التوالي خلال العام 2023، كما ارتفعت نسبة التجارة الصينية الإفريقية في إجمالي التجارة الخارجية للقارة السمراء بشكل مطرد.

وسجل حجم التجارة بين الصين وأفريقيا خلال العام 2023 282.1 مليار دولار، محققاً رقماً قياسياً جديداً للعام الثاني على التوالي.

كما تجاوزت قيمة الاستثمار المباشر للصين في أفريقيا 40 مليار دولار حتى نهاية عام 2023 **(موقع سي ان بي سي عربية ،14 في ديسمبر2024)**

وتعتبر القارة الافريقية ومنها(دول الساحل الافريقي)ساحة للتنافس الدولي بحجة مكافحة الارهاب كما هي حجة كل من فرنسا وامريكا وروسيا خاصة او بحجة تعزيز التنمية لمكافحة التطرف بوصف الفقر يؤدي الى الارهاب وفقا لحجة الصين.

اشارة الى أن الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية ومنها منطقة الساحل يعود الى أن القارة تساهم بنحو 3.2 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي رغم انها تشكل نحو 15.9 بالمئة من سكان العالم ،في حين لا يتجاوز نصيبها من التجارة العالمية 2.86 بالمئة .

كما تحظى القارة الافريقي ومنها دول الساحل بأهمية كبيرة لدى العديد من القوى الدولية بسبب موقعها الجيوستراتيجي الذي جعلها تتحكم في طرق التجارة الدولية التي تربط بين الشرق والغرب اضافة الى الثروات الطبيعية الموجودة داخل القارة والتي لا يزال الكثير منها غير مكتشف حيث تساهم القارة الافريقية بنسبة كبيرة من الانتاج والاحتياطي العالمي للعديد من الثروات المعدنية ،فهي تساهم بنحو 78 بالمئة من الانتاج العالمي للألماس وبها من الاحتياطي العالمي المؤكد منه، وتساهم بنحو 54 بالمئة من الانتاج العالمي للبلاتنيوم وبها 60 بالمئة من الاحتياطي العالمي للكوبالت وبها 55 بالمئة من الاحتياطي العالمي وتساهم بنحو 28 بالمئة من الانتاج العالمي للمنجنيز وبها 82 بالمئة من الاحتياطي العالمي ،وتساهم بنحو 40 بالمئة من الانتاج العالمي للكروم وبها 44 بالمئة من الاحتياطي العالمي وتساهم بما يتراوح بين 20 و25 بالمئة من الانتاج العالمي لليورانيوم ويوجد بها حوالي 85 بالمئة من احتياطي صخور الفوسفات وتساهم بنحو 12 بالمئة من الانتاج العالمي للنفط وبها نحو 10 بالمئة من الاحتياطي العالمي (سامي السيد محمد 20217)

ويعود تنافس القوى الدولية على منطقة الساحل ،ومنها امريكا وفرنسا وروسيا والصين ، الى الحصول على المواد الخام اللازمة لصناعاتها الوطنية وبأسعار زهيدة حيث تمتاز مواد الخام الأفريقية بجودتها العالية وخاصة النفط الأفريقي، كما تتميز القارة بموقعها مما يجعل عملية النقل منخفضة التكلفة ويسيرة . و يعود التنافس الدولي في منطقة الساحل الى عوامل تعود الى الاستفادة من السوق الأفريقية كمنفذ لتصريف منتجاتها حيث يعيش في القارة الأفريقية نحو 1.2 مليار نسمة الى جانب الترويج السياسي للنموذج الذي تتبناه كل دولة حيث تحرص كل من امريكا وفرنسا على نشر النموذج الغربي للديمقراطية وهو مغاير الى حد كبير للنموذج الصيني الى جانب استفادة القوى الدولية من الكتلة التصويتية التي تمثلها القارة الأفريقية داخل المنظمات والمؤسسات الدولية.

وتغلب على مظاهر التنافس الدولي في دول الساحل الأفريقي الطابع الاقتصادي للاستفادة من الثروات وخاصة الطاقة والمعادن والذهب حيث تحرص الدول المتنافسة على توطيد الشراكات الاقتصادية وتغليف هذه العلاقات بشعارات الشراكة والمساواة .

كما تتسابق القوى الدولية على تقديم المساعدات التنموية والانسانية لدول الساحل في محاولة لإقناع تلك الدول أن تلك المساعدات غير مشروطة وتهدف الى مساعدتهم على مواجهة أزماتهم المختلفة ومنها الفقر والتطرف وتعزيز مسيرتهم التنموية. كما عملت القوى

الدولية الى عقد القمم والمنتديات الدولية لإقناع تلك الدول بإعطاء الأولوية لمناقشة العديد من القضايا التي تهم شعوبهم. كما تبلورت المنافسة الدولية بشكل واضح من خلال التدخل العسكري المباشر في دول الساحل الافريقي وخاصة الدول التي تواجه أزمات وصراعات داخلية ومنها التدخل العسكري الفرنسي والروسي في مالي . وقد حظيت القارة الأفريقية بشكل عام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 باهتمام أمريكي واضح على المستوى العسكري والأمني وتجسد ذلك في إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي العام 2002 ،ثم اطلاق القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لأفريقيا (أفريكوم) التي بدأت في ممارسة مهامها العام 2008 بهدف محاربة الخلايا الارهابية وبينها ارهاب داعش والقاعدة اضافة الى اطلاق العديد من المبادرات الرامية الى تقديم مساعدات للدول الأفريقية لتطوير قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب مثل مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا ومبادرة الساحل الأفريقي التي تحولت إلى مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء اضافة الى نشر بعض القوات والخبراء العسكريين في عدة دول افريقية بينها في منطقة الساحل وتنفيذ بعض الضربات الجوية ضد العناصر الإرهابية. (سامي السيد محمد 20217)

وقد توسع دور الصين في إفريقيا بشكل كبير، وخاصة في منطقة الساحل في السنوات الأخيرة ،وقد كان وجود الصين العسكري في الساحل بشكل غير مباشر حيث ركزت على مهمات حفظ السلام وتقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي بدلاً من نشر قوات كبيرة. فمنذ منتصف العقد 2000 اي خلال الفترة الزمنية 2005 و2015 ، شاركت الصين بنشاط في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما).

وبالإضافة إلى مهام الصين في حفظ السلام خلال الفترة المذكورة ، قدمت الصين التدريب العسكري، والمعدات، والمساعدات لدول مثل مالي والنيجر. وتضمنت هذه المساعدات أسلحة خفيفة، مركبات عسكرية، وتقنيات اتصالات. علاوة على ذلك، كانت الصين تشارك في تدريب القوات المحلية في مكافحة الإرهاب وأمن الحدود، بهدف تعزيز قدرة دول الساحل على مواجهة التهديدات المتزايدة من الجماعات المتطرفة.

كما أبرمت الصين اتفاقيات للتعاون الأمني، مما عزز وجودها العسكري ونفوذها حيث تشمل هذه الاتفاقيات تبادل المعلومات الاستخبارية، والتدريبات المشتركة، والدعم الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب والتطرف.

وقد كان لمبادرة الحزام والطريق الصينية تأثير عميق على نهجها في إفريقيا حيث تهدف المبادرة إلى تحسين طرق التجارة العالمية والبنية التحتية، بما في ذلك بناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ. وعلى الرغم من أن التركيز الرئيسي هو اقتصادي، فإن البعد العسكري لا يمكن تجاهله، حيث تسعى الصين لضمان حماية استثماراتها ومشاريعها في منطقة الساحل.

وقد أثار التوسع الصيني في منطقة الساحل ردود فعل وانتقادات من القوى الغربية، وخاصة فرنسا، التي حافظت على وجود عسكري طويل الأمد هناك وسط مخاوف من أن يؤدي تزايد الحضور العسكري للصين إلى منافسة على النفوذ، خاصة أن أهداف الصين الاستراتيجية قد لا تتماشى دائمًا مع أهداف الغرب.

و يعكس الدور العسكري للصين في منطقة الساحل مزيجًا من المصالح الدبلوماسية والاستراتيجية. على الرغم من أنها لم تشارك في العمليات القتالية المباشرة، فإن مشاركتها في حفظ السلام، والتدريب العسكري، والشراكات الأمنية قد مكنتها من تعزيز نفوذها في المنطقة. ومع استمرار عدم الاستقرار وتزايد التحديات الأمنية، قد يتوسع وجود الصين العسكري في المستقبل، خاصة في سياق حماية استثماراتها الاقتصادية في إفريقيا. ومع ذلك، فإن موازنة هذه الأهداف مع واقع الساحل المعقد سيتطلب من الصين التنقل بحذر في علاقاتها مع الدول الإفريقية والقوى العالمية (Jevans Nyabiage2025)

وبحسب الوقائع وأمام التحولات التي تشهدها القارة الأفريقية بما فيها منطقة الساحل تتحرك بكين بصورة لافتة في محاولة استباقية تستهدف تعزيز نفوذها، إذ وسعت تعاونها العسكري مع دول أفريقية عدة، "ويظهر ذلك جلياً في تعدد الزيارات ونوعية الشراكات، بين الإشراف على تعليم وتدريب الضباط الأفارقة، وبيع مختلف أنوع الأسلحة وإقامة مناورات مشتركة". كما تحدثت تقارير رسمية عن مساعٍ صينية للحصول على قاعدة عسكرية دائمة ثانية لها في غرب القارة، تضاف للقاعدة الوحيدة في جيبوتي بشرق القارة، غير أن الولايات المتحدة تنظر إلى تحرك الصين على اعتباره تهديداً لأمنها القومي، نظراً إلى أن هذا التمركز سيمنح بكين وجوداً عسكرياً في المحيط الأطلسي من الساحل الشرقي للولايات المتحدة. (علي ياحي 2025)

وقد تحولت منطقة الساحل الإفريقي خلال العقد الأخير إلى ساحة صراع دولي معقد، حيث يزداد التنافس تحت ستار مكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار، بينما تعاني الشعوب من تداعيات هذا الصراع متعدد الجوانب. ويعتبر التدخل العسكري الفرنسي في مالي العام 2013 هو الأبرز حيث حاولت باريس احتواء انتشار الجماعات الارهابية في المنطقة، لكن سرعان ما تحولت العمليات العسكرية إلى مأزق طويل الأمد، وسط تزايد الهجمات المسلحة وتدهور ثقة السكان المحليين بفرنسا.

بعد الفشل الفرنسي في دحر الارهاب تصاعد الخطاب المناهض للتأثير الفرنسي خلال السنوات الأخيرة وتحديدا منذ العام 2022 وسط ظهور انقلابات متتالية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو وهو ما دفع نحو تقارب دول الساحل مع روسيا و الصين، لتعزيز وجودهما من خلال مجموعات مثل "فاغنر" وعروض الدعم الأمني والعسكري و الاقتصادي و التنموي من خلال علاقات الصين في منطقة الساحل.

من جانبها تتابع الولايات المتحدة، التطورات بقلق، خاصة مع تصاعد الدور الروسي و الصيني، وتحاول الحفاظ على موطئ قدم عبر قواعدها العسكرية ومساعداتها الإنمائية.

في ظل هذا التنافس الدولي يدفع المواطن العادي في دول الساحل الثمن الأكبر لهذا الصراع الدولي ، فإلى جانب التوتر الامني والتهجير، تتراجع مستويات التنمية وتتدهور الخدمات العامة. كما يؤدي تسييس المساعدات والعمليات العسكرية إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية (محمد ولد عمار 2025).

المبحث الثاني: دور القوى الدولية في دحر الإرهاب :

تشير التطورات الميدانية واستمرار نشاط الجماعات الارهابية وخاصة داعش والقاعدة إلى أن تواجد القوى الدولية لم ينجح في دحر الارهاب لغاية كتابة هذه السطور بل كانت منطقة الساحل ساحة للتنافس الدولي .

وتتباين الآراء حول تداعيات التنافس الدولي على القارة الأفريقية وبها دول الساحل حيث ترى وجهة النظر الأولى وهي الأكثر انتشارا ويغلب عليها الطابع السلبي أن التنافس الدولي سيؤدي حتما الى المزيد من نهب الثروات وجعلها ساحة لصراع القوى الدولية وبالتالي استمرار حلقات التبعية وزيادة التهميش واضاعة الفرص على الأجيال القادمة للاستفادة من الثروات في القارة الأفريقية (سامي السيد محمد 20217).

اما وجهة النظر الثانية والتي يغلب عليها الطابع الإيجابي ،ترى أن التنافس الدولي على القارة الأفريقية وبينها منطقة الساحل سيؤدي إلى زيادة أهمية القارة على المستوى الدولي وسيتيح أمامها المزيد من الفرص بما في ذلك الحصول على أكبر قدر من المساعدات من أطراف دولية مختلفة. ويبدو أننا نحتاج للدمج بين وجهتي النظر سالفتي الذكر ، فالتنافس الدولي على أفريقيا وبينها منطقة الساحل لا يجعلها حكرا على طرف دولي واحد ويتيح لها فرصا محتملة للاستفادة من هذا التنافس الدولي، ولكن على المقلب الآخر فانه ينطوي على مخاطر حقيقية اذا حدث تنسيق بين الأطراف الدولية المتنافسة عليها للاستفادة من الثروات في تلك المنطقة دون اعطاء أولوية لدحر الإرهاب في ظل غياب استراتيجيات افريقية واضحة وموحدة لمواجهة الآثار السلبية للتنافس الدولي . وبالتالي تكمن الحاجة الى التعاون بين تلك الدول الأفريقية واستئناف المسيرة والتعامل ككيان واحد مع القوى الدولية المتنافسة في خطوة أولى على الطريق الصحيح لمواجهة التنافس الدولي السلبي الذي لا يخدم مصالح الدول وشعوبها الأفريقية التي ترزح تحت وطأة الفقر والإرهاب رغم الثروات الهائلة بالقارة ومنها منطقة الساحل. (سامي السيد محمد 20217)

ونشير في هذا السياق إلى التقاطع في وجهات النظر بين تنظيمي داعش والقاعدة والقوى الدولية باعتبار منطقة الساحل مصدرا للتمويل في ظل الثروات التي تملكها تلك الدول خاصة أن الجماعات الارهابية وفي مقدمتها داعش خسرت مصادر تمويل في العراق وسوريا . وبحسب دراسة رويترز المنشورة سنة 2015 يسيطر تنظيم داعش على أصول تساوي أكثر من 2 تريليون دولار أمريكي مع دخل سنوي يبلغ 2.9 مليار دولار أمريكي .وفي كانون الثاني /يناير2015 أخبر أبو سعد الأنصاري حاكم "داعش" على الموصل صحيفة عربية أن ميزانية التنظيم تبلغ 2 مليار دولار في السنة ،مع أن مراقبي الأمم المتحدة ومراقبين مستقلين يقدرون الموازنة الآن في حدود نصف المبلغ أعلاه (فواز جرجس 20216)

كما أن تنظيم القاعدة يطمح للاحتفاظ بهيكله التمويلي وتيسير الدعم المالي لكوادره في منطقة الساحل . ويشير الصحفي السويسري ريشار لابيفير مؤلف كتاب دولارات الرعب في هذا السياق إلى أن أسامة بن لادن هو أكبر مثال على ما يعرف بخصخصة الإرهاب ،فالتنظيم يوظف إمكاناته وثرواته لخدمة حركات التطرف الدينية في كل مكان في حين يمتلك التنظيم ثروة تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار يديرها عبر شبكات وبنوك عديدة في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط (رائد العزاوى 2009) ، وهو ما يرجح استمرار نشاط القاعدة في منطقة الساحل من أجل الحصول على مكاسب مادية في تلك المنطقة الغنية بالثروات.

وتشير المعطيات إلى أن التدخل الدولي لم ينجح في دحر الإرهاب في منطقة الساحل، حيث تفاقم الإرهاب في دول الساحل منذ يناير 2013 في ظل التطورات الأمنية التي شهدتها مالي آنذاك إذ تقدم كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة أنصار الدين جنوبًا للسيطرة على مدينة كونا التي تقع في جنوب غرب مالي وتحديدا في منطقة سيكاسو الحدودية مع بوركينافاسو وانتقلت مالي إلى حكومة مدنية بقيادة إبراهيم بوبكر كيتا شهر اغسطس 2013. وفي العام 2015 وقّعت الحكومة في مالي اتفاق سلام مع ائتلاف من الجماعات الطوارقية الانفصالية، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد وقد استُبعدت الجماعات المتطرفة آنذاك ولكن استبعاد الجماعات المتطرفة من الاتفاق دفعها الى استغلال الوضع لتوسيع سيطرتها في وسط مالي امتدادًا إلى بوركينا فاسو والنيجر المجاورتين. ومنذ ذلك الحين، أصبحت منطقة ليبتاكو-غورما مركزًا للتطرف العنيف في الساحل على وقع التطورات الأمنية في مالي.

وقد أظهرت الهجمات التي استهدفت فندق راديسون بلو في مالي، وفندق سبلينديد في بوركينا فاسو، وفندق إتوال دو سود في ساحل العاج بين عامي 2015 و2016 حجم تهديد الجماعات المتطرفة وتحديدا داعش ووالقاعدة في الساحل وغرب إفريقيا. وفي سبتمبر 2016، ظهرت "الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى "في بوركينا فاسو، وشنّت أول هجوم كبير لها على نقطة حدودية قرب مدينة ماركوي. وفي العام

2017، اندمجت عدة جماعات تابعة للقاعدة لتشكيل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. وقد أدى ظهور جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى إلى تصعيد العنف في الساحل، حيث تمددت كلتاهما جنوبًا، مهددة استقرار الدول الساحلية في غرب إفريقيا. وقد فرضت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين سيطرة أكبر على مناطق شمال ووسط مالي، بينما بقيت الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى محصورة في شمال بوركينا فاسو وغرب النيجر بسبب الصدامات مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي بدأت عام 2020 (Center for Preventive Action 2025)

ونشير في هذا السياق إلى تعدد الجماعات المسلحة في افريقيا ومنها جماعة بوكو حرام التي بدأت نشاطها في شمال نيجيريا وأمتدت إلى منطقة الساحل.

وقد تأسست الجماعة على يد محمد يوسف عام 2002، لكنها أُجبرت على العمل سرًا بعد أن قتلت قوات الأمن النيجيرية أكثر من 700 من أعضائها، بينهم يوسف، في يوليو 2009. وعادت للظهور عام 2011 حيث شنت هجمات انتحارية على مقرات الشرطة والأمم المتحدة في أبوجا. وأصبحت معروفة عالميًا بعد اختطاف 276 فتاة من بلدة تشيبوك في نيجيريا عام 2014، مما أثار حملة "أعيدوا فتياتنا".

وقد بايعت بوكو حرام "الدولة الإسلامية" العام 2015 وأعادت تسمية نفسها "ولاية غرب إفريقيا الإسلامية" ، في حين بقي فصيل منشَق من بوكو حرام نشطًا حتى العام 2021 حين قتلت "ولاية غرب إفريقيا الإسلامية" زعيمه واستولت على أراضيه، ومنذ ذلك الحين، سيطرت ولاية غرب إفريقيا الإسلامية" على شمال شرق نيجيريا وأجزاء من النيجر.

ويرجع الخبراء توسّع التطرف العنيف في الساحل بسبب ضعف الحوكمة، والفساد، وتراجع الديمقراطية، وغياب الشرعية، وانتهاكات حقوق الإنسان. كما تعاني المنطقة من عدم المساواة حيث تتركّز السلطة في المناطق الحضرية الجنوبية، بينما تبقى المناطق الشمالية مهمّشة. هذا ما جعل دول الساحل ضمن الأعلى تصنيفًا في مؤشر الدول الهشّة، خاصة تشاد ومالي. كما أن الانقلابات المتكررة أدت إلى تفاقم الإوضاع، حيث شهدت المنطقة 25 انقلابًا ناجحًا بين 1960 و2022

وقد أدى التدخل الدولي، إلى توسيع نطاق العنف بدلاً من احتوائه وسط تنافس دولي وانتقاد واضح لسياساته في دحر الإرهاب. ومع تزايد الانتقادات لدور فرنسا، أعلن الرئيس إيمانويل ماكرون في يوليو 2021 نهاية عملية برخان. وفي فبراير 2022، أعلنت فرنسا وقوة تاكوبا سحب قواتهما من مالي.

واستغل المتطرفون الفراغ الأمني لتكثيف هجماتهم، خاصة في النصف الأول من العام 2022، حيث قُتل أكثر من 2000 مدني في منطقة ليبتاكو-غورما، بزيادة تفوق 50% عن 2021. ومع انسحاب الدعم الفرنسي، لجأت الحكومة العسكرية في مالي إلى مجموعة فاغنر الروسية، التي نشرت ألف مقاتل في البلاد منذ ديسمبر 2021، وارتكبت مجازر بحق المدنيين مثل مذبحة مورا (Center for Preventive Action 2025).وهو ما يطرح علامات استفهام حول الدور الروسي الجديد لدحر الإرهاب وسط اتهام فاغنر بإرتكاب مجازر بحق المدنيين.

في مايو 2022، أنهت مالي اتفاقية الدفاع مع فرنسا واعلنت انسحابها من مجموعة دول الساحل الخمس ، وفي يونيو 2022 قتلت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين 132 مدنيًا في وسط مالي في أسوأ هجوم منذ الانقلاب .وفي 16 يونيو 2023 طالبت السلطات الرسمية في مالي بانسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحيق الاستقرار في مالي "مانيسما.

وقد فاقمت الأزمة الإنسانية الحادة العام 2022 خطر التطرف حيث أدى النزاع الى تشريد 2.6 مليون في ليبتاكو-غورما، و2.8 مليون في بحيرة تشاد. كما تدهورت الأوضاع بفعل الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والبطالة، والتغير المناخي، حيث ترتفع درجات الحرارة في الساحل 1.5 مرة أسرع من المعدل العالمي، ما فاقم الصراعات على الموارد.

وقد تصاعدت الاتهامات ضد القوات الحكومية المالية والروسية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في مالي العام 2023. و شهدت مالي وبوركينا فاسو مذابح ضد المدنيين، بينما انسحب الغرب تدريجياً من المنطقة. وشهدت النيجر انقلابًا جديدًا في يوليو 2023، أطاح بحليف غربي رئيسي، وأعلنت السلطات العسكرية الجديدة وقف التعاون مع فرنسا، مما دفعها إلى سحب قواتها. من جهتها، اختارت الولايات المتحدة الانخراط ببراغماتية رغم تعليق مساعداتها، بينما تزايدت المخاوف من توسع نفوذ مجموعة فاغنر في النيجرCenter for Preventive Action 2025)..

وقد تزايدت أعمال العنف بشكل كبير منذ العام 2023، مع مقتل أكثر من 7,800 مدني خلال الأشهر السبعة الأولى من العام المذكور. وفي مالي، تصاعد التوتر بين الجماعات المتطرفة والمتمردين الطوارق وسط انسحاب بعثة الأمم المتحدة، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة في كيدال بقيادة مجموعة فاغنر. وامتد العنف إلى بوركينا فاسو والنيجر، حيث سقط عشرات الجنود في الهجمات(Center for Preventive Action 2025).

وتسعى داعش والقاعدة الى السيطرة على المناطق في دول الساحل من خلال استهداف القوى الأمنية واقناع السكان انها البديل عن الدولة ومنذ عام 2014، تجنبت التنظيمات الارهابية المعارك التقليدية واسعة النطاق لكن هذا لا يعني أنهم راضون عن السيطرة على المناطق

الريفية بشكل أساسي. بل إنهم يحاصرون المراكز للضغط تدريجيًا وتفكيك شرعية قوات الأمن بتكلفة قليلة عليهم (Center for Preventive 2025 Action).

وقد اتبعت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هذا التكتيك في تمبكتو (شمال مالي)منذ أغسطس 2023، بينما اتبعت ولاية الدولة الإسلامية في الساحل النهج نفسه في مدينة منكا (شمال مالي) منذ مايو 2023.

ويتبع تنظيما داعش(الدولة الإسلامية في الساحل) والقاعدة(جماعة نصرة الإسلام والمسلمين) في دول الساحل نهجًا منخفض المخاطر وطويل الأجل يرتكز على طرد قوات الأمن وإقناع السكان المرهقين بقبول حكمهم. وتعمل الجماعات الارهابية في المناطق التي تسيطر عليها لإقامة أشكال من الحكم. وتشمل أنشطتهم فرض الضرائب، تنظيم الأعمال والسيطرة عليها، تشغيل المحاكم، وتوفير خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية وذلك في محاولة من قبل تلك الجماعات لاقناع السكان انها أكثر عدلاً وفعالية من الحكومة من خلال تقديم الخدمات للسكان وهو تكتيك تستعمله الجماعات الارهابية لكسب الناس والالتفاف حولهاMichael DeAngelo 2025)..

وتهدف معظم الهجمات الإرهابية إلى إجبار المدنيين أو تقويض الحكومة في المناطق التي تسيطر عليها أو تأمل في السيطرة عليها.

وتستهدف جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الأحداث والمكاتب والمدارس والبنية التحتية إذا اعتقدت أن الهدف ينتهك معتقداتها. كما تستهدف المدنيين المشتبه في تعاونهم مع الحكومة. وتوازن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بين الحكم عن طريق الخوف والحكم المحلي؛ فهي تريد أن يُنظر إليها ككيان حكومي عادل يستجيب لاحتياجات المدنيين. و تساعد هذه الترتيبات في تجنيد أعضاء جدد لأنهم يُنظر إليهم كحماة للمجموعات المهمشة، في حين تعتمد الدولة الإسلامية في الساحل على أسلوب الحكم من خلال الخوف، مجبرة المدنيين على الالتزام بمعتقداتها الإسلامية القصوى و يتم ذلك من خلال مظاهر القوة العامة، بما في ذلك الإعدامات والبتر.

وقد نفذت الجماعات المتطرفة هجمات إرهابية تقليدية في الساحل وغرب إفريقيا الساحلية، بما في ذلك تفجير الفنادق التي يرتادها الغربيون. وهذا يساهم من وجهة نظرهم في تحقيق هدفهم بالقضاء على النفوذ الغربي لأن ذلك يرهب الغربيين والشركات المرتبطة بهم (Michael DeAngelo 2025).

ولم ينجح التدخل الدولي في دحر الارهاب حيث وبعد الخروج العسكري الفرنسي من الساحل"، تدخلت روسيا عبر "فاغنر" وسط اتهامات لها في مالي بارتكاب مجازر بحق المدنيين حماية لمصالحها وليس لدحر الارهاب. وقد تزايد انتشار نشاط داعش من مالي الى بوركينا فاسو والنيجر ،في حين فشل التدخل الدولي في معالجة بذور الإرهاب واساسه الفقر وضعف الدولة واستشراء الفساد الى جانب الانقلابات العسكرية المتكررة واخرها في النيجر العام 2023 .

لا بد من الإشارة الى أن انسحاب القوات الفرنسية والأميركية عسكريا زاد الفراغ الأمني وأدى الى توسيع الجماعات الإرهابية نفوذها وقد استغلت روسيا هذا الفراغ ودعمت الأنظمة العسكرية علما أن التواجد الدولي لم ينجح لغاية كتابة هذه السطور في دحر الارهاب.

وقد تصدرت دول إقليم غرب أفريقيا وخاصة ما يطلق عليه الساحل الأوسط أعلى مؤشرات التهديدات الإرهابية ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تعرضًا لخطر الإرهاب خلال عام 2023 على مؤشر الإرهاب العالمي للعام2024 حيث احتلت بوركينافاسو المرتبة الأولى، حيث شهد شمال غرب بوركينافاسو، بالقرب من حدود البلاد مع النيجر ومالي وهي المنطقة الحدودية المعروفة باسم "ليبتاكو-غورما"، ما يقرب من نصف جميع الهجمات الإرهابية خلال عام 2023. ولا تزال "جماعة نصرة الاسلام والمسلمين "هي الجماعة الإرهابية الأبرز في بوركينافاسو، حيث زاد عدد ضحايا عمليات الجماعة خمسة أضعاف تقريبًا، من 134 في عام 2022، إلى 616 في عام 2023، وبلغ متوسط عدد القتلى في كل هجوم حوالي 20 شخصًا، وهي زيادة كبيرة مقارنة بـ 3.9 حالة وفاة لكل هجوم في عام 2022 . جاءت مالي في المرتبة الثالثة، مع استمرار تصدر جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" مقابل انخفاض نشاط فرع تنظيم "داعش" المعروف باسم "ولاية غرب أفريقيا "، حيث تضاعف عدد الوفيات المنسوبة إلى جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" في عام 2023، عن عام 2022، ونُسب إليها أكبر عدد من الهجمات والوفيات التي تم تسجيلها على الإطلاق في مالي، بـ 76 هجوم و263 حالة وفاة (أمنة فايد 2024)..

و احتلت النيجر المرتبة العاشرة في القائمة، حيث تضاعفت أعداد الوفيات الناجمة عن العمليات الإرهابية في النيجر وبلغت حوالي 468 حالة وفاة في عام 2023 مقارنة بـ 193 حالة وفاة في عام 2022، مما يشير إلى تصاعد كبير في معدل فتك الهجمات. ولا تزال جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" وفرع تنظيم "داعش" في الصحراء الكبرى الذي أصبح يُعرف باسم "ولاية الساحل"، هما الجماعتان الأكثر نشاطًا في النيجر في عام 2023(أمنة فايد 2024).

وبإلقاء نظرة عامة على الدول الأربع، نجد أن عام 2023 قد شهد تناميًا ملحوظًا في معدل العمليات والوفيات الناجمة عن نشاط التنظيمات الإرهابية المُتمركزة في إقليم غرب أفريقيا، مقارنة بعام 2022، مع تصدر كل من الجماعات الإرهابية كجماعة "بوكو حرام"، وكذلك الأفرع التنظيمية التابعة لتنظيمات الإرهاب العالمي، مثل فرع تنظيم "القاعدة": جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين"، وفرعي تنظيم "داعش": "ولاية غرب أفريقيا"، و"ولاية الساحل"، وهو الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مدى كون إقليم غرب أفريقيا أرضًا خصبة لنشأة

وتنامي نشاط التنظيمات الإرهابية المحلية والدولية، ومدى كونه أرضًا جاذبة لتنظيمات الإرهاب العالمي التي تراجع نفوذها ونشاطها في مناطق نشأتها ونفوذها التقليدي (أمنة فايد 2024).

وأمام هذا الواقع والتطورات التي يسيطر عليها مشهد العنف والتطورات ، فشل التدخل الدولي وخاصة تدخل فرنسا وأميركا وروسيا والصين في دحر الإرهاب وسط التركيز على المصالح في تلك المنطقة الغنية بالثروات.

نتائج الدراسة :

أثبت الدراسة فعالية محدودة للتدخل الدولي في دحر الإرهاب حيث تبين أن التدخل الدولي فشل في معالجة الجذور الهيكلية للإرهاب ، وقد ركزت غالبية التدخلات على البعد الأمني والعسكري، في حين لم تُعالج العوامل البنيوية للإرهاب مثل الفقر وضعف المؤسسات والتهميش الإثني، وانعدام التنمية.

كما بينت الدراسة غياب التنسيق الفعّال بين الفاعلين الدوليين والمحليين حيث أظهرت البيانات أن ضعف التعاون بين القوات الأجنبية والحكومات المحلية، وكذلك التنافس بين الدول المتدخلة (فرنسا، أمريكا، روسيا مؤخرًا)، أضرّ بفعالية التدخلات وساهم في تشتت الجهود. لدحر الإرهاب

وأكدت الدراسة على تراجع بعض الجماعات الإرهابية مرحليًا ثم عودتها بقوة حيث أن العمليات الدولية نجحت في إضعاف بعض الجماعات لفترات قصيرة، إلا أن غياب استراتيجية شاملة للمرحلة التالية سمح لتلك الجماعات بعودتها، أحيانًا بشكل أكثر تنظيمًا وخطورة.

توصيات البحث :

1. ضرورة إعادة توجيه التدخل الدولي نحو استراتيجية شاملة على ألا يقتصر التدخل على المواجهة المسلحة، بل يشمل دعم التنمية، تعزيز الحكم المحلي، وبناء المؤسسات العدلية والتعليمية في المناطق الهشة.
2. تأسيس آليات تنسيق دائمة بين الدول المتدخلة والحكومات المحلية و إقامة غرف عمليات مشتركة وهيئات تنسيق ميداني بين مختلف الفاعلين الدوليين والقوى الأمنية المحلية لضمان تكامل الأدوار وعدم ازدواجية الجهود.
3. التركيز على دعم المجتمعات المحلية وتعزيز الأمن البشري من خلال تمكين السكان اقتصاديًا، وحمايتهم من انتهاكات القوات الأجنبية أو الوطنية، وتحسين الخدمات العامة، بما يقلل من تجنيد الجماعات الإرهابية لعناصر جديدة.
4. وضع إطار رقابي دولي لتقييم فعالية التدخلات بشكل دوري يُوصى بإنشاء آلية تقييم مستقلة بإشراف الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي، لقياس أثر التدخلات الدولية على الأمن والاستقرار بشكل دوري وشفاف.
5. توجيه برامج الدعم نحو الوقاية من الإرهاب وليس فقط مكافحته عبر تمويل مبادرات الشباب، الإعلام المحلي، والتعليم، لمكافحة التطرف قبل تحوله إلى عنف منظم.
6. إشراك الفاعلين المحليين والمجتمعات التقليدية في جهود بناء السلام حيث بعض النزاعات الإرهابية ترتبط بصراعات محلية قديمة، ولأن المجتمعات التقليدية لها دور كبير في الوساطة ومنع تجنيد الشباب.

رؤية مستقبلية

من الممكن اجراء دراسات مكملة لموضوع دحر الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي واقترح دراسة ميدانية حول تأثير الانقلابات العسكرية وهشاشة الدول في الساحل الأفريقي على نمو الارهاب .

ويتفرع من هذه الإشكالية عدة أسئلة :

1- دور البرامج التنموية وتأمين الخدمات الحكومية بمنطقة الساحل على دحر الإرهاب .
2- وعي شعوب الساحل للتحرر من الارهاب
3- تأثير الفقر في منطقة الساحل على الانضواء في صفوف داعش والقاعدة
4- فعالية الخطط الحكومية لمكافحة الإرهاب وسط استشراء الفساد

خاتمة

تُعدّ منطقة الساحل عنصراً حيوياً في معادلة أمن الطاقة لبعض الدول الغربية ومركزا للتنافس بين عدد من الدول أبرزها روسيا وأميركا والصين وفرنسا التي تعرضت لانتكاسة كبيرة بعد تقليص نفوذها علما أنها لها الأسبقية بتواجدها العسكري وتأثيرها السياسي في الساحل .

وتؤكد التطورات والأحداث أن التدخل الدولي يهدف بالأساس إلى حماية المصالح الاستراتيجية للدول المتدخلة في هذه المنطقة الغنية بالثروات، أكثر مما يهدف إلى القضاء الفعلي على الإرهاب. ويتجلى ذلك في استمرار النشاط الإرهابي على الأرض، لا سيما ما تشهده منطقة شمال مالي من تطورات تعكس تدهورا أمنيا".

وقد تداخلت لعبة المصالح الدولية في تلك المنطقة الغنية بالمعادن والنفط والغاز والذهب وهو ما افشل مكافحة الإرهاب في ظل عدم توفر النية الحقيقية لتلك الدول لاعتبارات عديدة.

لا شك أن التدخل العسكري فشل في القضاء على الارهاب ومنها ارهاب داعش والقاعدة لان النجاح في هذا المسار يتطلب تعزيز قدرات دول الساحل ومنها تعزيز قدرات الدول الهشة والضعيفة الى جانب تحصين المجتمع الذي يرزح تحت وطأة الفقر والجهل مما جعل شعوب تلك المنطقة فريسة سهلة للإرهاب.

إن هشاشة الدول في منطقة الساحل والاضطرابات السياسية مع موجة الانقلابات المتتالية التي شهدتها المنطقة وأخرها النيجر في العام 2023 ساهم في استمرار نشاط الجماعات الارهابية في ظل غياب استراتيجة واضحة وتنسيق فاعل بين تلك الدول من أجل مكافحة ظاهرة الارهاب.

ان استمرار الإرهاب في منطقة الساحل يطرح علامات استفهام حول جدية تلك الدول في مواجهة الارهاب والجزم ان اهدافها الأساسية الحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة الغنية بالثروات.

المراجع والمصادر

الكتب العربية

- العزاوي، رائد. (2009). أمريكا والإسلام والإرهاب (ط. 1). القاهرة: مكتبة مدبولي.
- جرجس، فواز. (2016). داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة (ط. 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الخالق، ميساء نواف. (2023). القاعدة وداعش وصراعهما في الساحل الإفريقي (ط. 1). بيروت: دار الفارابي.

المقالات والدراسات العربية

- أحمد محمد، سامي السيد. (2017، مارس). التنافس الأمريكي الصيني على أفريقيا: المظاهر والتداعيات. رؤى مصرية، (26).
- فايد، آمنة. (2024، 11 سبتمبر). الغرب الأفريقي.. توسع الهجمات الإرهابية في ظل تأثير الشبكات العالمية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. News/21263.aspx/https://acpss.ahram.org.eg
- ياحي، علي. (2025، 13 إبريل). الصين وروسيا في الساحل الأفريقي: صراع نفوذ أم محاصرة لأميركا؟ اندبندنت عربية. com/node/621591.https://www.independentarabia
- محمد ولد عمار. (2025، إبريل). الصراع الدولي في الساحل الإفريقي: معركة نفوذ تحت ستار مكافحة الإرهاب. نواكشوط مباشر. https://nkt.mr/archives/41462
- CNBCعربية. (2024، 14 ديسمبر). الساحل الأفريقي في 2024: استمرار حرب النفوذ الدولية وانعكاس الصراع الروسي الأوكراني https://www.cnbcarabia.com .

المراجع الأجنبية

- DeAngelo, M. (2025, March 3). Counterterrorism shortcomings in Mali, Burkina Faso, and Niger. Foreign Policy Research Institute. https://www.fpri.org/article/2025/03/counterterrorism-shortcomings-in-mali-burkina-faso-and-niger
- Nyabiage, J. (2025, April 19). How China is filling a weapons supply gap in Africa's Sahel left by France and Russia. South China Morning Post. https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3307155/how-china-filling-weapons-supply-gap-africas-sahel-left-france-and-russia
- The Center for Preventive Action. (2023, October 23). Violent extremism in the Sahel. https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/violent-extremism-sah